A

ويبـــو

WIPO/ACE/3/12
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٦/٥/١٥

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثالثة

جنيف، من ١٥ إلى ١٧ مايو/أيار ٢٠٠٦

المسائل المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية:
الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين وعي صانعي القرارات
وتعليم المستهلكين
في أنتيغوا وبربودا وبلدان الكاريبي[*]

وثيقة من إعداد فخامة عضو مجلس الشيوخ كولين ديريك
والسيدة لوري فريلاند روبرتس، مسجلة الملكية الفكرية والتجارة

[*] الآراء ووجهات النظر المعبّر عنها في هذه الدراسة هي آراء ووجهات نظر المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة آراء ووجهات نظر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أو الدول الأعضاء فيها.

مقدمة

أصبحت الملكية الفكرية عنصراً رئيسياً من عناصر الاستراتيجيات التجارية. وتطرح الآن منتجات وعلامات جديدة ورسوم ونماذج مبتكرة في الأسواق العالمية، نتيجة لملكة الإنسان الإبداعية الخلاقة. وغالباً ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي القوة الدافعة لمثل هذه الإنجازات. غير أن تلك المؤسسات لا تتمكن، شأن العديد من المبتكرين في منطقة الكاريبي، من استغلال الفرص المتاحة لها، لأنها لا تدرك أهمية نظام الملكية الفكرية أو الحماية التي يمكن له أن يقدمها لابتكاراتها وعلاماتها ورسومها ونماذجها. ولا يتمكن الموسيقيون والفنانون والمصممون والكتاب والمخترعون والمبدعون بوجه عام من جني كل المنافع التي تدرها إبداعاتهم بسبب عجزهم عن استغلال حقوقهم لعدم وجود حماية ملائمة. وينتهي بهم الأمر إلى الشعور بالإحباط بسبب انتشار أعمال القرصنة التي تلحق بإبداعاتهم، ونتيجة لانخفاض مستوى الإبداع في بلدان الكاريبي. وما إن يتوقف المواطنون عن الابتكار أو يستحيل على رجال الأعمال استقطاب المستثمرين أو تتوقف المصانع عن إنتاج السلع التي بإمكانها أن تنافس السلع المعروضة في الأسواق العالمية، تتضرر اقتصادات المنطقة بلا شك. وقد لاحظ أحد أساتذة القانون في جامعة الهند الغربية مؤخراً أن "صناعة الموسيقى الجامايكية، المصدرة الرئيسية لموسيقى الرجا (reggae music) في العالم، تخسر ملايين الدولارات بسبب أعمال القرصنة في مجال الملكية الفكرية، وأنه سيكلف البلد كثيراً أن يخسر هذا المورد نظراً لأنه يواصل تطوير اقتصاده." ومن الضروري لذلك أن يتعلم المبتكرون والمسؤولون عن المؤسسات التجارية كيفية الانتفاع انتفاعاً كاملاً بأصولهم المتصلة بالملكية الفكرية في أنشطتهم التجارية. ومما لا شك فيه أن الحماية الملائمة للملكية الفكرية هي خطوة حاسمة لردع الانتهاكات المحتملة وتحويل الأفكار إلى أصول تجارية في سوق حقيقية. كما أن التشريعات الحديثة والهياكل الإدارية الأساسية الفعالة لاكتساب حقوق الملكية الفكرية تعتبر خطوات مهمة في سبيل حماية الملكية الفكرية. غير أن اكتساب حقوق الملكية الفكرية لا يمثل سوى قيمة اقتصادية قليلة إذا لم يكن بالإمكان إنفاذ هذه الحقوق بالفعل إذ تتوقف مصداقية نظام الملكية الفكرية على إمكانية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية إلى حد كبير. وتعتبر الآليات الفعالة لإنفاذ الملكية الفكرية أفضل وسيلة للحد من انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، وضمان انتفاع أصحاب الحقوق والمجتمع ككل بنظام الملكية الفكرية.

ويركز هذا البحث الأضواء على الجهود التي تبذلها أنتيغوا وبربودا من أجل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ويشير بصورة خاصة إلى تحسن وعي صانعي القرارات وتعليم المستهلكين في هذا الصدد. كما أنه يشمل نظرة عامة عن الأنشطة الحديثة المناهضة لانتهاك الحقوق، والتي نفذت في منطقة الكاريبي بوجه عام، ويركز على الأنشطة الواردة في برنامج مكافحة الانتهاكات الذي يجري تنفيذه حالياً في كل دول الكاريبي التي ستستضيف المباريات والأحداث الأخرى أثناء مباراة كأس الكريكيت العالمي سنة ٢٠٠٧.

إصلاح نظام الملكية الفكرية في أنتيغوا وبربودا

شهدت بداية إصلاح نظام الملكية الفكرية في أنتيغوا وبربودا التوقيع على خمس معاهدات دولية سنة ١٩٩٩. وعلى الرغم من توقيع أنتيغوا وبربودا على اتفاق تريبس سنة ١٩٩٥ مع بقية الدول الأعضاء في منطقة الكاريبي، إلا أنه لم يتخذ أي تدبير استعداداً للموعد الأخير الذي فرضه اتفاق تريبس وحدده بتاريخ ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ من أجل تحسين كل أنظمة الملكية الفكرية وفقاً للمعايير الدولية.

الإطار التشريعي

في سنة ٢٠٠٣، أصدرت أنتيغوا وبربودا تشريعات جديدة بشأن العلامات التجارية والبراءات والرسوم والنماذج الصناعية والدارات المتكاملة والبيانات الجغرافية وحق المؤلف، وقانوناً أنشيء بموجبه مسجل للملكية الفكرية ومكتب للملكية الفكرية. وتجري حالياً صياغة اللوائح التنفيذية لتلك القوانين. وقد استكملت صياغة اللوائح التنفيذية لقانون العلامات التجارية وقانون الرسوم والنماذج الصناعية وقانون البيانات الجغرافية وقانون الدارات المتكاملة (الطوبوغرافيا)، ومن المنتظر الموافقة عليها. ويحدد القانون بوجه عام حقوق صاحب الحق ويقدم سبل الانتصاف المدنية والجنائية لضحايا الانتهاكات. ويوضح قانون العلامات التجارية وقانون حق المؤلف دور الشرطة والجمارك فيما يتعلق باستيراد السلع المقلدة وتصنيعها وبيعها وتوزيعها. وتختص محكمة العدل العليا بالنظر في كل المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية. ومن الممكن الطعن في الأحكام أمام محكمة استئناف منطقة الكاريبي الشرقية.

السلطة الوطنية

أنشيء مكتب أنتيغوا وبربودا للتجارة والملكية الفكرية رسمياً في سنة ٢٠٠٤ مع تعيين مسجل الملكية الفكرية والتجارة وثمانية كتبة إداريين. وشغل المكتب مكاناً في مبنى محكمة العدل العليا. وفي مايو،أيار ٢٠٠٥، خصص للمكتب موقع جديد وشرع في فبراير/شباط ٢٠٠٦ في مباشرة عمله فيه. وتمتدح حكومة أنتيغوا وبربودا المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومديرها العام على تسهيل عملية هذا الإصلاح بتوفير المساعدة التقنية النفيسة بناء على الطلب.

أنشطة الإنفاذ المحلية

بالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية والتقنية، بدأت حكومة أنتيغوا حملة لتوعية الجمهور بهدف تعليم أصحاب المصالح جميعاً. وأقرت شأنها في ذلك شأن كل بلدان منطقة الكاريبي بأن التعليم على كل المستويات يؤدي إلى إصلاح أنظمة الملكية الفكرية محلياً وإقليمياً ودولياً بنجاح، وبأن أهم مورد في المنطقة هو شعوبها التي يتعين تشجيعها على الاختراع أو الإبداع بتوفير الحوافز والبيئة المثالية لها. ولا شك في أن من شأن الاختراعات والابتكارات الجديدة أن تخلق منتجات تنافسية في الأسواق العالمية. ولا ينبغي أن تحول الموارد المالية المحدودة لبلدان المنطقة دون إغراء المستثمرين بتطوير وتصنيع منتجات خاصة بالمنطقة بناء على أحكام وشروط تعاقدية محددة. ويرد فيما يلي استعراض زمني لأنشطة الإنفاذ التي نفذت في الفترة ما بين سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠٠٦، واستهدفت بصورة خاصة تعزيز وعي صانعي القرارات وتعليم المستهلكين.

سنة ٢٠٠٠– عقدت ندوة بشأن إجراءات معاهدة التعاون بشأن البراءات في أنتيغوا وبربودا بالتعاون مع الويبو.

وشملت الأنشطة المتعلقة باليوم العالمي للملكية الفكرية تغطية إعلامية (مقالات ومقابلات) ومعرضاً للسلع المحلية التي تتضمن بعض عناصر الملكية الفكرية.

سنة ٢٠٠٢– بعثات الويبو:

- ركزت البعثة الأولى على توعية رئيس الوزراء وأعضاء البرلمان والمسؤولين الحكوميين الآخرين بأهمية الملكية الفكرية للاقتصادات النامية، وضرورة إدراج سياسة للملكية الفكرية في خطة التنمية الوطنية. وقابل

موظفو الويبو رئيس مستشاري المحكمة العليا في منطقة الكاريبي الشرقية لمناقشة سبل التعاون المقبلة بين الويبو والمعهد القضائي في منطقة الكاريبي الشرقية. ويتحمل ذلك المعهد مسؤولية إعداد وتنفيذ برامج تدريبية للقضاة والموظفين العموميين والمسجلين وغيرهم من الموظفين القانونيين والإداريين العاملين في الدول الأعضاء في منظمة دول الكاريبي الشرقية.

- وأجريت البعثة الثانية في شكل سلسلة من الحلقات الدراسية المخصصة لرجال السلك القضائي والمحامين وضباط الشرطة والجمارك والكتبة والمبتكرين والموسيقيين والفنانين وأعضاء الغرفة التجارية ورابطة الصناعات والشركات الصناعية الصغيرة.

سنة ٢٠٠٣- أجرت بعثة للويبو معنية بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية والبيانات الجغرافية مشاورات مع المحامين ووكلاء العلامات التجارية.

وأشرفت بعثة للويبو معنية بتقصي الحقائق على تقدير احتياجات أنتيغوا وبربودا فيما يتعلق باستراتيجيات توعية الجمهور.

وعقد اجتماع خاص غير رسمي مع المدير العام للويبو والموسيقيين والفنانين والمحامين أثناء الاجتماع الوزاري الخامس للويبو الذي نظم في أنتيغوا وبربودا. وأثناء الاجتماع الوزاري، وقعت تسع حكومات في منطقة الكاريبي على اتفاق للتعاون بين الويبو وحكومات منطقة الكاريبي بشأن تطوير أنظمة فعالة للملكية الفكرية في بلدان الكاريبي. وفي وقت لاحق، وقع بلدان آخران على الاتفاق.

سنة ٢٠٠٤- أقيم كشك إعلامي في المعرض الوطني لمدارس العلوم.

سنة ٢٠٠٥- أجريت مشاورات مع كبار الموظفين في معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، ووزارة الزراعة والأراضي والموارد البحرية والصناعات القائمة على الزراعة ووزارة العدل ومسجل الملكية الفكرية وأحد رؤساء المفاوضين في منظمة اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين ومنظمة التجارة العالمية، وتعلقت المشاورات بأهمية تعزيز المنتجات الزراعية الوطنية وصونها عن طريق حماية الملكية الفكرية.

وعقدت حلقة تدريبية عن الإنفاذ لموظفي الجمارك ورجال الشرطة بهدف توفير التدريب العملي لهم.

ونظمت حلقة دراسية بشأن حق المؤلف لأصحاب المصالح بغية توعيتهم بحقوقهم في إطار حق المؤلف.

سنة ٢٠٠٦- نشرت كتيبات أعدها موظفو مكتب أنتيغوا وبربودا للتجارة والملكية الفكرية وتضمنت معلومات عن تسجيل العلامات التجارية وحق المؤلف.

الأنشطة الحديثة والمقبلة المتعلقة بالإنفاذ على الصعيد الإقليمي

الأنشطة المخصصة لرجال السلطة القضائية

في سنة ٢٠٠١، عقد مؤتمر إقليمي افتتاحي لرجال السلطة القضائية في منظمة دول منطقة الكاريبي الشرقية في سانت لوسيا تحت رعاية حكومة سانت لوسيا والمحكمة العليا لمنطقة الكاريبي الشرقية والويبو. واشرف على أعمال المؤتمر عدد من كبار القضاة وممارسي المهنة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وعقب مناقشات مطولة بين موظفي الويبو والأكاديمية العالمية والمعهد القانوني في منطقة الكاريبي الشرقية، تقرر عقد مؤتمر لقضاة منظمة دول منطقة الكاريبي الشرقية في دومينيكا في يوليه/تموز ٢٠٠٦. وانتفع كذلك رجال السلطة القضائية في ترينيداد وتوباغو وجامايكا وبربادوس بمؤتمرات مماثلة سهلت الويبو تنظيمها كجزء من برنامج الإنفاذ الوطني لتلك البلدان.

وفي سنة ٢٠٠٤، استضاف المعهد الدولي للملكية الفكرية ندوة بشأن مستقبل محكمة العدل الكاريبية لمدة يومين في بربادوس تحت عنوان "إنشاء محكمة العدل الكاريبية: ما يترتب على ذلك من أثر على الملكية الفكرية والتجارة الدولية". وكان الغرض من تلك الندوة تسهيل مناقشة السلطة القضائية للمحكمة إزاء منازعات الملكية الفكرية في منطقة الكاريبي. وشارك في تلك المناقشة عدد من المستشارين وصانعي السياسة وموظفي وزارة العدل من المجتمع الكاريبي وأعضاء من المجتمع الدولي المعني بالتنمية. وعلاوة على ذلك، شارك عدد كبير من القضاة في برامج تدريبية نظمها مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية.

ضباط الجمارك والشرطة وأصحاب المصالح الآخرون

تميزت الفترة الممتدة من النصف الأخير من سنة ٢٠٠٥ إلى النصف الأول من سنة ٢٠٠٦ بازدياد أنشطة الإعلام والإنفاذ في منطقة الكاريبي. كما شهدت زيادة مساعدة الويبو التقنية التي تناقصت سنة ٢٠٠٤ نتيجة للقيود التي واجهتها المنظمة بعد اعتماد اتفاق التعاون السابق ذكره بسنة. وعقدت حلقات تدريبية بشأن الإنفاذ في بربادوس وجامايكا وسانت فنسنت وغرينادين فيما بين سبتمبر/ أيلول ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ بمساعدة الويبو. واستهدفت تلك الحلقات التدريبية جميع المسؤولين عن الإنفاذ، بمن فيهم ضباط الشرطة والجمارك والشرطة القضائية وغيرهم من أصحاب المصالح الذين يتضررون من المساس بحقوق الملكية الفكرية. وفي بربادوس، قدم مكتب الملكية الفكرية بحثاً عن التدابير الحدودية أثناء الدورة التدريبية التكميلية التي نظمت بشأن الجمارك والمكوس في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، عيّن مؤخراً نائب المسجل السابق قاضياً جزئياً، مما زاد معرفة هيئة القضاة في بربادوس بالملكية الفكرية. وعقد مكتب الملكية الفكرية في بليز دورات تدريبية لرجال الشرطة والجمارك، ويسدي المشورة إليهم عند الحاجة.

وعقدت حلقات دراسية ودورات تدريبية بشأن الملكية الفكرية لصالح موظفي مكاتب الملكية الفكرية والوكلاء وأصحاب المصالح الآخرين خلال نفس الفترة على الصعيدين الوطني والإقليمي. واشتمل ذلك على دورة تدريبية إقليمية عن فحص العلامات التجارية وجلسات استماع المعارضة عقدت في جامايكا لصالح بلدان الكاريبي، ودورة تدريبية إقليمية بشأن الرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية نظمت في سانت لوسيا لصالح مكاتب الملكية الفكرية في بلدان الكاريبي، وبرنامج تدريبي إقليمي بشأن توعية الجمهور استضافته جامايكا في أبريل/نيسان ٢٠٠٦.

جامعة الهند الغربية والمنظمات غير الحكومية الأخرى

تعاونت بعض المنظمات الخاصة والمنظمات غير الحكومية الناشطة في منطقة الكاريبي مع الحكومات في تنظيم أنشطة تعليمية وإعلامية. ففي مارس/آذار ٢٠٠٦ مثلاً، نظمت شبكة الناشرين الكاريبية (CAPNET) والويبو بالتعاون مع جامعة الهند الغربية دورتين تدريبيتين إقليميتين بشأن الملكية الفكرية، وتتعلقان بصورة خاصة بصناعة النشر. وعقدت الدورة الأولى في ترينيداد وتوباغو، وعقدت الدورة الثانية في جامايكا. ومن المرتقب أن تشارك الجامعة في رعاية برنامج بشأن التجارة والبيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة دول الكومنولث، كما تأمل الويبو أن تشارك فيه بإدراج الملكية الفكرية ضمن اهتمامات الوزارات التي لا يرتبط عملها بصورة تقليدية بهذا المجال. وقد لعبت جامعة الهند الغربية دوراً بالغ الأهمية على الدوام في تدريس الملكية الفكرية لطلبة كليات الحقوق. وعلى الرغم من أن المنهج الدراسي لا يتضمن سوى بعض دروس الملكية الفكرية المحدودة، إلا أنه يساعد على دعم معرفة الطلبة الذين يلمون إلماماً قليلاً بقضايا الملكية الفكرية في أغلب الحالات.

آليات الإنفاذ الأخرى

في ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٦، شيدت وزارة الخارجية في ترينيداد وتوباغو بالتعاون مع مكتب الملكية الفكرية أكشاكاً إعلامية عرضت فيها إعلانات عن الملكية الفكرية في مراكز استراتيجية في الجزيرتين، ووزعت فيها كتيبات مبتكرة على الجمهور.

وفي بليز، نشر مكتب الملكية الفكرية دليلين عن إنفاذ حق المؤلف والحقوق المجاورة والملكية الصناعية.

وعرضت أفلام ثقافية تعكس عمل المكاتب المحلية للملكية الفكرية أو تثقف المشاهدين بشأن مشكلات القرصنة في بعض البلدان مثل جامايكا وسورينام وترينيداد وتوباغو كجزء من حملة الإنفاذ الوطنية.

وألحقت وحدات لمكافحة التقليد بقوات الشرطة في بربادوس وجامايكا وترينيداد وتوباغو لاتخاذ إجراءات صارمة ضد المقلدين والحد من صناعة السلع والمواد المقلدة وتوزيعها وبيعها.

النتيجة

إجراءات عمل رجال الشرطة والجمارك

تنشط وحدات الشرطة المعنية بمكافحة التقليد في شن حملات مناهضة للقرصنة، وتداهم المقلدين في الأراضي التي تستخدم فيها الأجهزة والمعدات لتصنيع السلع المقلدة وتصادر تلك السلع أو تدمرها وتتخذ الإجراءات القانونية ضد الأشخاص المتهمين بالتقليد بمساعدة جمعيات الإدارة الجماعية المحلية (انظر الرسم البياني أدناه). ففي بربادوس مثلاً، تم علناً تدمير تسجيلات غير مشروعة في أبريل/نيسان ٢٠٠٦. وفي ترينيداد وتوباغو وجامايكا، تعالج وحدات مكافحة التقليد حالياً مشكلة قرصنة أقراص الفيديو الرقمية، التي تتفاقم في كل أنحاء منطقة الكاريبي. وتلتمس تلك الوحدات المساعدة من شركة الأفلام الكاريبية المحدودة، المصرح لها بتوزيع أقراص الفيديو الرقمية في عدد كبير من بلدان الكاريبي. كما أنها تلتمس المساعدة من أصحاب الحقوق الدوليين دون تحقيق نجاح كبير في بعض الأحيان.

السلع المصادرة	سنة ٢٠٠٤	سنة ٢٠٠٥	سنة ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٦/٥/١٢
أقراص مدمجة	٥ ٨٨٢	٥٨	٧٧
أقراص فيديو رقمية	٦٠٥	٨ ٠٧٢	١٠
دارات متكاملة ذات سرعة عالية جداً	٤	٨ ٤٨٢	صفر
حواسيب شخصية	المعلومات غير متوفرة	٣	٢
أجهزة تشغيل أقراص الفيديو الرقمية	المعلومات غير متوفرة	٣	–
أجهزة نسخ الأقراص المدمجة	المعلومات غير متوفرة	١	–
عدد المقبوض عليهم[١]	٣	٦	٨

المصدر: وحدة مكافحة التقليد في مجال حق المؤلف، شرطة بربادوس الملكية.

وصادرت إدارة الجمارك في بليز ملابس تحمل علامات مقلدة ويقدر ثمنها بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، كما صادرت سكائر مقلدة يبلغ ثمنها نحو ١ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، بمساعدة أصحاب الحقوق الدوليين. ومنحت الملابس لاحقاً لجمعيات خيرية بعد نزع العلامات المقلدة منها وأتلفت علب السكائر.

القضايا

كانت قضايا تقليد العلامات التجارية أو إجراءات الاستئناف الناجمة عن جلسات استماع المعارضة القضايا الاعتيادية التي نظرت فيها المحاكم العليا في منطقة الكاريبي بوجه عام. غير أنه خلال السنتين الأخيرتين، تبيّن أن قضايا التقليد في مجال حق المؤلف تزايدت في عدد كبير من بلدان الكاريبي. وفي أنتيغوا وبربودا، أودعت طلبات لدى محكمة العدل العليا لاستصدار إنذارات قضائية عقب الاحتفال بكرنفال سنة ٢٠٠٥. وتعلقت القضايا ببيع أقراص الموسيقى المدمجة غير المصرح بها والمصنوعة بصورة غير قانونية. ومنحت المحكمة سبل الانتصاف المطلوبة.

وثمة مثال آخر وقع في جامايكا حيث رفعت أول دعوى مدنية فيما يتعلق بحق المؤلف في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥. ففي يوليه/تموز ٢٠٠٥، هاجمت الشرطة سوقاً محلية للحواسيب بسبب الادعاء ببيع منتجات شركة ميكروسوفت بدون ترخيص ومخالفة لأمر أنطون بيلار. وأقام الدعوى حلف البرمجيات التجارية الذي يباشر برنامجاً مناهضاً للقرصنة في نحو مائة بلد في العالم، بما فيها ترينيداد وتوباغو. وتعهد المقلدون أمام المحكمة العليا بالتوقف عن عرض منتجات الشركة للبيع أو بيعها دون الحصول على تصريح لها في المستقبل، ووافقوا عن طيب خاطر على شروط تسوية المنازعة التي اقترحها الحلف.

(١) تقتصر الأرقام على عدد الأشخاص الذين ألقت القبض عليهم وحدة مكافحة التقليد في مجال حق المؤلف، باستثناء عدد الأشخاص الآخرين الذين قبض عليهم ضباط الشرطة عموماً بتهمة التقليد في مجال حق المؤلف.

مجلس الكريكيت الدولي وكأس الكريكيت العالمي لسنة ٢٠٠٧

يمثل كأس الكريكيت العالمي حدثاً مهماً لمجلس الكريكيت الدولي، إذ تتنافس جميع أفرقة الكريكيت المؤهلة للحصول على كأس الكريكيت العالمي وجوائز مالية ولقب بطل الكريكيت العالمي. ويقدر أن ذلك الحدث يشاهده أكثر من مليوني شخص في العالم. ونتيجة لشهرة هذا الحدث وتأثيره في العالم، فإنه أصبح هدفاً للتسويق غير المشروع من قبل الغير الذي لا يعتبر رسمياً صاحب رخصة أو مورداً أو راعياً، ويحاول استغلال بعض المنافع التجارية للحدث دون أن يدفع أي مبلغ. ولهذا السبب، وضع مجلس الكريكيت الدولي برنامجاً مناهضاً للتقليد.

برنامج مجلس الكريكيت الدولي المناهض للتقليد

يتكون هذا البرنامج من مجموعة متكاملة من الأنشطة والتشريعات التي ترمي إلى منع أي محاولة للتسويق غير المشروع. وتشمل الأنشطة ما يلي:

- حماية شعارات الحدث وما يتصل به من حيوانات جلابة السعد عن طريق تسجيل العلامات التجارية.
- واتخاذ إجراءات حكومية بناء على قانون الهند الغربية بشأن كأس الكريكيت العالمي لسنة ٢٠٠٧ للمساعدة على مراقبة التسويق غير المشروع.
- وتعيين شركات قانونية في منطقة الكاريبي وتكليفها بالمساعدة على رصد أنشطة التقليد واتخاذ إجراءات ضد المقلدين.
- وإعداد وثائق قانونية قد تكون ضرورية لبحث مسألة التقليد وتوزيعها على بعض الشركات القانونية المختارة.
- وشن حملة للتوعية وإعلام الجمهور ببرنامج مناهضة التقليد.
- ونشر مذكرات للتحذير.
- وتقديم معلومات عن إمكانية قيام الشركات الراعية للحدث ولجان التنظيم المحلية ومحطات الإذاعة والمرخص لهم بتقديم المساعدة.

إنفاذ البرنامج المناهض للتقليد

التشريع Sunset Legislation

بعد الكشف في سنة ٢٠٠٤ عن نتائج استعراض مجلس الكريكيت الدولي لعروض بلدان منطقة الكاريبي المتعلقة باستضافة المباريات، شرعت البلدان الفائزة في الاستعداد للحدث بحماس كبير. والبلدان الفائزة هي أنتيغوا وبربودا وبربادوس وغيانا وغرينادا وجامايكا وسانت لوسيا وسانت كيتس وسانت فنسانت وغرينادين وترينيداد وتوباغو.

وتمثل النشاط الأول في صياغة التشريع (Sunset Legislation). وأنشئت لجنة للشؤون القانونية في السوق الكاريبية المشتركة، ضمت النواب العموميين للمجتمع الكاريبي. واستكملت اللجنة مشروعاً يعتبر "عرضاً ملائماً لبرلمانات المنطقة". وستستخدم البلدان التسعة المضيفة المشروع كنموذج وتعد تشريعاً لكل برلمان. وبما أنه ليس هناك أي سلطة بمقدورها أن تصدر مشروع القانون، فإن من الواجب إقراره في البرلمانات التسعة ليصبح قانوناً. ويقضي مشروع القانون بحظر التسويق غير المشروع واعتباره جريمة وإساءة مدنية. ويجوز حالياً طلب سبل الانتصاف بناء على القوانين النافذة.

وستختص محكمة العدل العليا بهذه المسائل. ومن المتوقع أن يكون التشريع (Sunset Legislation) نافذاً بالكامل في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.

البرامج التربوية

بدأت أغلبية البلدان التسعة المضيفة بشن حملات تربوية وإعلامية كجزء من برنامج مناهضة التقليد. وفي أنتيغوا وبربودا، أجريت مشاورات عديدة تحت رعاية اللجنة المحلية المعنية بتنظيم المباريات.

وظهر المستشار القانوني الرئيسي لكأس جامايكا العالمي للكريكيت عدة مرات في برنامج محلي يطلق عليه اسم "صباح الخير يا أنتيغوا" وفي برنامج إذاعي آخر استعداداً لبدء المباريات. ومن المرتقب أن يعود إلى أنتيغوا لإجراء مشاورات مع بعض أصحاب الحقوق في وقت متأخر من هذا الشهر. وعلاوة على ذلك، من المرتقب إذاعة البرنامج المناهض للتقليد خلال هذا الشهر، وتنفيذ برامج إضافية كجزء من البرنامج المذكور.

ونفذت أنشطة مماثلة في البلدان المضيفة الأخرى. وزار المستشار القانوني الرئيسي لكأس جامايكا العالمي للكريكيت البلدان المضيفة، وأجرى مشاورات مع أصحاب الحقوق، بمن فيهم أعضاء اللجان المحلية المعنية بتنظيم المباريات. وقررت تلك اللجان تنفيذ أنشطة أخرى كجزء من البرنامج المناهض للتقليد. ففي مطلع سنة ٢٠٠٦ مثلاً، أعلنت لجنتا سانت كيتس ونيفيس المحليتان أن البلدين المذكورين يعدان العدة لشن حملة تربوية عامة لإذكاء الوعي ببعض اللوائح والمتطلبات التي يجب الالتزام بها في المباريات. وقد بدأ ذلك بالفعل.

وفي جامايكا، أجرت اللجنة المحلية المعنية بتنظيم المباريات بالاشتراك مع المكتب الجامايكي للملكية الفكرية مشاورات مع أصحاب الرخص وغيرهم بشأن التسويق غير المشروع.

وفي غرينادا، نظمت نقابة المحامين دورة توجيهية خاصة ركزت على التشريع (Sunset Legislation) وبرنامج مناهضة التقليد.

الآليات الأخرى

في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦، أعلن أحد المسؤولين في إدارة التسويق والترخيص في بربودا أن جهازاً مشفراً سيلحق بالسلع الرسمية المصنوعة لكأس الكريكيت العالمي لسنة ٢٠٠٧ من أجل إثبات صحتها، وأن ذلك الجهاز سيستخدم لمكافحة المقلدين، وسيكون بإمكانه أن يحدد عدد السلع المباعة، وسيلحق بالملابس والمناشف والحقائب وغيرها من السلع المبتكرة والمستخدمة للاحتفال بالمباريات. وسيكون رجال الشرطة مسؤولين عن الإبلاغ عن أي تقليد، وسيكون بالإمكان ملاحقة المخالفين ومحاكمتهم بناء على القانون.

الأنشطة المقبلة

تعتزم أغلبية بلدان الكاريبي تنفيذ برنامج مكثف للأنشطة المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ومن المرتقب أن تنفذ عدداً أكبر من البرامج التربوية والإعلامية على الصعيدين المحلي والإقليمي بغية دعم آليات الإنفاذ الحالية وتعزيز الابتكار وثقة المستثمرين. وفي الوقت الراهن، تبتكر بعض الخطط الإعلامية والتربوية على الصعيد المحلي في كل بلد كي يكون الجمهور على علم بواجباته والتزاماته في مجال الملكية الفكرية. وقد أتاحت الحلقة التدريبية الإقليمية بشأن الاستراتيجيات الإعلامية التي

عقدت في جامايكا الفرصة للمشاركين والمنظمين لتبادل الأفكار وضرورة مشاطرة الموارد والأفكار في منطقة الكاريبي. ومن المعتزم إعداد المزيد من البرامج المخصصة للشباب في المنطقة، والتأكد من أن البرامج التربوية الوطنية تدرج موضوعات الملكية الفكرية في المناهج الدراسية.

وتتعاون الويبو حالياً مع مستشار إقليمي وبعض الحكومات الوطنية لإعداد أداة تعليمية للمدارس الابتدائية والثانوية. كما يجري العمل على إعداد أداة للتعليم الجامعي، وهي حالياً محل المراجعة والتحسين. وعلاوة على ذلك، كلفت شركة بإعداد شريط فيديو لبلدان الكاريبي بشأن الملكية الفكرية لاستخدامه كأداة تربوية وإعلامية للجمهور، وإبراز إنجازات الفنانين والمخترعين في بلدان الكاريبي في سياق الملكية الفكرية، والدلالة على أن الملكية الفكرية ليست مجرد فكرة غريبة على المواطنين، بل أنها تؤثر في أصدقائهم وأسرهم وجيرانهم وأنفسهم أيضاً.

وتستعرض حكومة أنتيغوا وبربودا نظام الملكية الفكرية الحالي بغية تضمينه المزيد من الخدمات التي من شأنها أن تدعم ثقة المبتكرين وتشجع الابتكار. وسيؤدي ذلك إلى زيادة عدد موظفي مكتب أنتيغوا وبربودا للتجارة والملكية الفكرية وتوفر الموارد المالية الضرورية لدعم المشروعات التجارية الجديدة. وستشمل الأنشطة المقبلة المعدة لأنتيغوا وبربودا ما يلي:

- تدريب موظفي مكتب أنتيغوا وبربودا للتجارة والملكية الفكرية،
- وإعداد برامج تربوية ملائمة للوكلاء والموظفين الإداريين والمستهلكين والمقاولين،
- وإعداد برامج إعلامية ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ووكالات الإذاعة ودور وسائل الإعلام،
- وتنظيم حلقة تدريبية بشأن العلامات،
- وعقد مؤتمر لأعضاء البرلمانات وصانعي السياسة الآخرين.

[نهاية الوثيقة]